

مجموعة مقالات: الاحتجاجات الاجتماعية - افتتاحية

أوري رام وداني فيلك

لم يتنبأ أحد بالاحتجاجات الاجتماعية في صيف ٢٠١١. لقد اندلعت تلك الاحتجاجات بصورة مفاجئة وحصلت في الحال على زخم وتأييد شعبي واسعين. لقد شهدت إسرائيل في السابق نشاطات احتجاج من أنواع مختلفة: احتجاجات وادي الصليب والفهود السود، والمظاهرات الحاشدة لحركة غوش إيمونيم وحركة السلام الآن، والانتفاضة الفلسطينية واحتجاجات المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل إضافة إلى أحداث كثيرة أخرى. ولكن احتجاجات اجتماعية بهذا الحجم لم تحدث حتى الآن. ما السبب الذي أدى إلى اندلاعها؟ من قادها، ومن شارك فيها؟ من تحفظ منها؟ ما هي المطالب التي طرحتها، وكيف تمت إدارتها؟ هذه هي الأسئلة التي تطمح مجموعة المقالات في هذا القسم إلى توفير الإجابات حولها.

ولكن لم تكن الاحتجاجات وخصائصها لوحدها هي المفاجئة فحسب، بل كذلك من المستغرب غيابها شبه الكامل بالتقريب من جدول الأعمال اليومية العامة في البلاد. بعد مرور مائة يوم على ظهورها الصاحب اختفت هذه الاحتجاجات مخلّفة وراءها كمًا من التساؤلات والدهشة: هل انتهت هذه الاحتجاجات أم أنّها غيّرت مظهرها فقط؟ هل تركت أثرًا ما؟ هل تغيّر شيء في أعقابها؟ هل زرعت بذور عملية تغيير بطيئة ومعقدة جدًّا، أم أنّها اختفت في دهاليز السياسة الإسرائيلية ومن الصعب التعرف عليها؟ ما هي إذا الدلالات العامّة والتاريخية لموجة الاحتجاجات تلك التي اندلعت في صيف ٢٠١١؟ تحاول مجموعة المقالات هذه الإجابة كذلك عن هذه التساؤلات. تقترح المقالات تفسيرات تجمع بين أطر تحليلية مختلفة مستمدة من معجم الاصطلاحات السوسولوجية والثقافية: رأسمالية، طبقة، جيل، جندر، هوامش، أطراف، مهرجان، عولمة وغير ذلك. بطبيعة الحال، فإنّ مجموعة المقالات هذه لا تتناول جميع الجوانب التي كان يجدر وينبغي مناقشتها في سياق هذه الاحتجاجات. من الجوانب الهامة التي لم يتم تناولها (للأسف) نذكر مسألة مشاركة الجمهور العربي الفلسطيني في إسرائيل فيها، البعد الثقافي والرمزي للاحتجاجات، والأبعاد النظرية السياسية للتمثيل والمشاركة الديمقراطية في عصرنا.

قمنا نحن الموقعين أدناه، أوري رام وداني فيلك، بتعريف الاحتجاجات كمحاولة لإيجاد «تحالف طبقيّ جديد»، تلك المحاولة التي قامت من خلالها مجموعة من الطبقة الوسطى، بقيادة مجموعة من مدينة تل أبيب التي أطلق عليها اسم «بوبو» («البرجوازيون البوهيميون») بالانضمام إلى دائرة أوسع من الطبقة الوسطى، لا بل وإلى شرائح من الطبقة الدنيا في أنحاء البلاد أيضًا، وذلك للاحتجاج ضدّ النخبة الاقتصادية. نحاجج أنه وللمرة الأولى منذ بداية الثورة الليبرالية الجديدة في الثمانينيات، تخلت الطبقة الوسطى عن مساندتها للسياسة الليبرالية الجديدة وحاولت الانضمام لعموم السكان في

* نشكر قراء المقالات على التعليقات التي ساهمت كثيرًا في تحسين مجموعة المقالات هذه.

تحالف اجتماعي ضد أصحاب رؤوس الأموال. علاوة على الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها الطبقة الوسطى، فقد أضيف لذلك الشعور بانتهاك العقد الجمهوري المبرم بين هذه الطبقة وبين الدولة، ذلك أنه في إطار ائتلاف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أتضح أن القطاعات التي حظيت بالأفضلية («علاوة على أرباب رؤوس الأموال») هما: المستوطنون واليهود المتدينون المتمتون. نظرًا لكون الاحتجاجات نتاج للظروف الليبرالية الجديدة وكذلك رد فعل تجاهها، فإنها عبرت عن سياسة جديدة بعد ما بعد الحداثة - ليست احتجاجات طبقة منظمة ولا مجموعة هوية، بل محاولة لتكوين «شعب» يعتمد على التضامن الاجتماعي الواسع.

يجمع كل من زئيف روزنهك وميخائيل شاليف في مقالهما بين جوانب الطبقة والجيل والمكانة. وهما يؤكدان إحصائياً التفسير الذي يرى أنه كانت هنالك دوافع ملموسة جعلت أبناء جيل الشباب من الطبقة الوسطى المثقفة يخرجون للاحتجاج. وقد بيّنا أن هذا القطاع عانى خلال السنوات الأخيرة من هبوط نسبي في مستوى الحياة مقارنة بالحراك الاجتماعي الاقتصادي لجيل الآباء، وكذلك مقارنة بقطاعات أخرى. حظيت الليبرالية الجديدة بدعم من الطبقة الوسطى في تسعينيات القرن العشرين، ولكن هذا الدعم قد أدى في نهاية المطاف إلى أن تدفع هذه الطبقة ثمنه، في العقد الأول وكذلك في بداية العقد الثاني من القرن الحالي. اثنان من التعبيرات الملموسة لذلك هما تقليص إمكانية شراء شقة (في مركز البلاد) وتدنّي فرص الحصول على وظيفة واعدة. يدعي روزنهك وشاليف أن الحديث يدور، كما جرت العادة في إسرائيل، حول احتجاج طبقي يظهر على شكل صراع على المكانة. ولكن على العكس من جماعات المكانة الأخرى، والتي تعودت على ترجمة الضائقة الطبقية إلى مطالب خاصة بالهوية، ففي هذه الحالة حدثت عملية عكسية: لقد ترجمت هذه المجموعة الضائقة الطبقية إلى مطالب عالمية من «العدالة الاجتماعية» ولهذا فإنها كانت تنطق باسم «الشعب».

تنظر حنة هرتسوغ إلى الاحتجاجات عبر مصطلحي الجيل والجنس. فمقارنة بالمقالات السابقة، فإنها لا تعتقد أن التفسير الطبقي بحد ذاته يناسب الواقع الإسرائيلي، والتي برزت فيه على الدوام وبصورة مميزة عوامل خاصة بالهوية مثل القومية، والإثنية والدين، كما أنها لا ترى في احتجاجات صيف ٢٠١١ بوصفها احتجاجاً خاصاً بالطبقة الوسطى فقط. وهي تقترح بدلاً من ذلك معاناة خصوصية الجيل المشارك في الاحتجاجات، وتفسر ذلك على أنها احتجاجات عابرة للطبقات الاجتماعية، لجيل تمت بلورته في إطار التجربة الليبرالية الجديدة يستجيب لها بالوسائل المعروفة لديه. تؤكد هرتسوغ على أهمية اللغة السياسية لهذه الاحتجاجات، إذ تعبّر هذه اللغة برأيها عن نزاع التسييس عن السياسة المعتمدة، إلا أنها تقوم بإعادة تسييس المجتمع المدني والحياة اليومية عبر «إسماع الصوت، وارتفاع الكلام من الهوامش، وظهور الكلام من الأسفل». ترى هرتسوغ في هذا النموذج للثقافة السياسية تعبيراً عن تدويت النضال التّسوي في إسرائيل.

على نقيض التماثل المألوف بين الاحتجاجات وبين مجموعة جادة روتشيلد، يركّز حين مسجاف في مقاله على خيام «الأطراف الحضرية» التي نُصبت في حي هتكفا، وفي حديقة ليفنسكي وكذلك في حديقة الاثنين في يافا. وفي مقاله الذي يستند إلى ما يُطلق عليه الكاتب «الإثنوغرافيا الشديدة الفاعلية»، فإنه يدعي أنه خلافاً لثقافة الاتصال الجديدة الخاصة بناشطي الطبقة الوسطى في جادة روتشيلد، فإن الناشطين في خيام الأطراف اعتبروا أنفسهم ممثلين عن النضال الشرقي والأحياء القديمة وحتى ممثلين عن نضال المهاجرين الجدد، وفي خيمة يافا اعتبر الناشطون أنفسهم ممثلين عن الفلسطينيين. وقد تمّ التعبير عن الاختلاف في نوعية المطالب: «الإسكان بأسعار معقولة» في جادة روتشيلد، في مقابل

«الإسكان الجماهيري» في خيام الأطراف الحضرية. ويجادل مسجاف بشأن الرأي الذي يعتبر أن هذه الاحتجاجات هي «احتجاجات الطبقة الوسطى»، وقد وجد هذا الرأي سنداً له في مجموعة المقالات هذه، ويرى أن هذا الانطباع السائد بشأن الاحتجاجات يعتمد على تركيز وسائل الإعلام بصورة كبيرة على احتجاجات الخيام في روتشيلد على حساب الاحتجاجات الاجتماعية في الأطراف.

يطرح مقال يهودا شنهاف وجهات نظر تتجاوز المفهوم التقليدي بخصوص الاحتجاجات. عملياً فإنه يقلب الأمور رأساً على عقب ويعرّف الاحتجاجات على النقيض - محاولة لتشكيل إجماع. معنى ذلك الادعاء أن حركة الاحتجاج كانت حركة لم تشذ عن القاعدة الرسمية، ولم تطرح معارضة اقتصادية سياسية ملموسة، بل إنها خانت القيم الديمقراطية. إن كون حركة الاحتجاجات غير سياسية كان منوطاً بتجاهل التوجهات المناهضة للديمقراطية الحادة للنظام الحاكم في إسرائيل في السنوات الأخيرة. كما أن الخطاب القومي الاستحقاقراطي الجمهوري الخاص بها قد طمس الانقسامات الفعلية في الاقتصاد السياسي - الانقسامات الإثنية والقومية والجنسية - ذلك أن مناقشتها أزيحت من على الأجندة العامة. جرت نشاطات الاحتجاج كما هو الحال في المهرجان، ولكن ليس كما هو الحال في المهرجانات التي تقوم على السلطة الهرمية، والتي تتيح إمكانية التحدي للسلطة، بل إن في سياق الليبرالية الجديدة ما بعد الحدائوية، فإن المهرجان يتحوّل (خلافاً لإرادة المشاركين فيه) إلى نشاطات تصدّق على النظام الاجتماعي القائم ولا تخرج عليه. كما يبدو، فإن هذا الطرح يحظى مع مرور الوقت بتأييد واسع من حيثيات الواقع.

أما مقال شلومو سفيرسكي، الذي يختم مجموعة المقالات، فإنه يوسّع دائرة النقاش من ضائقة واحتجاج الطبقة الوسطى في إسرائيل ويتّجه نحو دراسة المكانة الهشة للطبقة الوسطى في الرأسمالية الغربية في عصرنا الراهن بشكل عام. وبإيجاز كبير يرسم سفيرسكي الملامح العريضة للمجتمع الغربي منذ الحرب العالمية الثانية: بدت العقود الثلاثة التي تلت تلك الحرب وكأنّها تحقّق وعد الحدائوية بشأن المساواة ومستوى الحياة المرتفع، من خلال الوصول إلى حل وسط بين الطبقات والتي لعبت فيها دوراً رئيساً كل من الصناعات الضخمة، والنقابات المهنية، والحكومة الكبيرة (دولة الرفاه) والدولة القومية. ولكن كل هذا قد تقوّض في العقود الأخيرة مع تطوّر العولمة. لقد خلقت العولمة ظروفاً تكنولوجية واقتصادية تسعى إلى تقويض الحل الوسط السابق الذي تمّ التوصل إليه بين الطبقات، كما أنّها سمحت للشركات الكبرى، وللحكومات، وللطبقة الوسطى العليا الجري خلف الأرباح في الفضاءات العالمية والتخلّي عن الجماهير القابعة في ساحتها الخلفية. لم تعد تتوقّع الأجيال الشابة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى الواسعة مستقبلاً أفضل، مثلما توقّعت الفئات التي سبقتها. من وجهة نظر سفيرسكي، فإن احتجاجات الطبقة الوسطى قد جاءت متأخرة ومحدودة للغاية. لا يكمن العلاج الوحيد الممكن للتدهور الاجتماعي العام في إجراء تغييرات على توزيع الموارد بل بإحداث تغيير في السيطرة على رأس المال وإدارته.

تهدف المقالات التي في هذا القسم إذاً إلى المساهمة في فهم ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية في صيف ٢٠١١ من وجهات نظر مختلفة وأحياناً متناقضة، وقد كتبت هذه المقالات بعد فترة وجيزة من الأحداث ذاتها. كتبت المقدّمة هذه في فترة متأخرة، بعد إجراء الانتخابات العامة للكنيست الـ ١٩ في كانون الثاني ٢٠١٣. دارت النقاشات حول العدد القادم للمجلة في ظل موجة الاحتجاجات هذه، كما وفرّ لنا شتاء ٢٠١٣ كمحرّرين نقطة أولى هامة لمعاينة الاحتجاجات بعد فترة من وقوعها. ماذا بإمكاننا القول عن الاحتجاجات من منظور الانتخابات؟ كيف تجلّت المجموعات القيادية للاحتجاجات

وشاركت فيها في الانتخابات ونتائجها؟ كيف تم فيها التعبير عن المطالب التي نادى بها الاحتجاجات؟ وكيف تم فيها التعبير عن أزمة تمثيل المنظومة السياسية المألوفة والمطالب المدنية التي صاحبها؟ يبدو أنه بعد ابتعاد الطبقة الوسطى لفترة طويلة عن السياسة، أفضت الاحتجاجات إلى عودة المشاركة السياسية للمتمين لهذه الطبقة. كانت نسبة التصويت في الانتخابات في البلدات التي يسكنها المتمون للطبقة الوسطى والشريحة العليا فيها مرتفعة جداً قياساً بالمعدل القطري العام، وهي قريبة من نسبة التصويت في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المشاركة في كفار فاديم نحو ٧٥٪، وفي موديعين ٧٨٪، وفي مיתار ٧٦٪، وفي لهافيم ٧٧٪، وفي رعانا ٧٠٪. وفي شوهم ٨٠٪. إذاً بالإمكان القول إنه بعد سنوات نأت فيها الطبقة الوسطى بنفسها عن الفضاء العام السياسي، فإن واحدة من نتائج هذه الاحتجاجات كانت عودة المتمين إلى هذه الطبقة إلى هذا الفضاء. كما أن حضور و بروز الشباب والنساء في الاحتجاجات تم التعبير عنه في الانتخابات، إذ حدث تغيير كبير على صعيد توزيع مقاعد الكنيست أكثر من أي وقت مضى، إذ حصل لنا عدد كبير من أعضاء الكنيست الجدد بما في ذلك أعضاء الكنيست من النساء.

كانت نسبة المشاركة العالية للطبقة الوسطى في الانتخابات أحد عوامل التأثير الملموس على نتائجها. حققت الأحزاب التي نجحت في الانتخابات الأخيرة - هناك مستقبل، البيت اليهودي، حزب العمل، ميرتس، والحركة برئاسة تسيبي ليفني - نسبة تصويت عالية من بين المقترعين المتمين إلى الطبقة الوسطى.

إن العامل المشترك لهذه الأحزاب، باستثناء ميرتس (ونوعاً ما "هتנוعا")، وهو الأمر الذي كان مميّزاً للاحتجاجات أيضاً، هو التجاهل التام للاحتلال كمعطى رئيس في الواقع السياسي في إسرائيل، حتى بلغ الأمر بحزب البيت اليهودي، المحسوب على المستوطنين، أن اختار التشديد على القضايا الداخلية، مثل «المساواة في توزيع الأعباء»، والتعليم والاقتصاد، ومثل زعيم هذا الحزب من خلال نمط حياته سكان شمال تل أبيب بما لا يقل عن تمثيله للمستوطنين. لكن يبدو أن هذه الأحزاب أكثر من كونها قد قلّدت الاحتجاجات، بتجاهلها للاحتلال كتجاهل المحتجين له، فإنها قد عبّرت بصدق عن المزاج العام لدى الطبقة الوسطى، ذلك أنه بعد انهيار اتفاقيات أوسلو تخلّت هذه الطبقة عن جبهة التسوية الوطنية، التي بذلت فيها جل طاقتها السياسية منذ السبعينيات ومنذ تأسيس حركة «السّلام الآن».

وماذا بالنسبة للمطالب التي نادى بها هذه الاحتجاجات؟ كانت للاحتجاجات مطالب في مستويين اثنين: في الجانب الاجتماعي - المطالبة بالعدالة الاجتماعية ضد النظام الليبرالي الحديد، أمّا على المستوى المدني - فكانت هنالك مطالب عبّرت عن أزمة التمثيل والاعتراض على أنماط السياسة المتعارف عليها، بما في ذلك سياسة الهويات الجهوية.

نسبت الأحزاب التي حققت نجاحاً في الانتخابات لنفسها، وبطرق مختلفة، شعارات ورسائل بارزة تخص الاحتجاجات، كما كان للمطالب الاجتماعية والمدنية حضور في حملة الانتخابات. مع ذلك، وكيفما بدت الأمور بعيد الانتخابات، فقد تمسكت السياسة الاقتصادية بذريعة العجز في الموازنة حتى تحول دون تحقيق المطالب الاجتماعية، وحتى من أجل أن تلقى باللائمة على الاحتجاجات وتتهمها في التسبب بهذا العجز. وكما يبدو فإنه حتى المطالبة بدمقرطة المنظومة السياسية سترجم في نهاية المطاف إلى بنود تهدف إلى تعزيز النظام القائم، كزيادة نسبة الحسم في الكنيست ورفع نسبة الأغلبية المطلوبة في الكنيست من أجل إسقاط الحكومة عبر التصويت بحجب الثقة عنها.

لقد تبّنى حزب العمل بزعامة شيلي يحموفيتش صراحة الشعارات التي نادى بها الاحتجاجات،

وقد نصّبت نفسها في مقدمة جبهة المعارضة للنظام الليبرالي الجديد ولتداعياته الاجتماعية، كما أنّها عملت على أن تشمل قائمة الحزب لانتخابات الكنيست في أماكن مرموقة عددًا من الشخصيات البارزة التي قادت تلك الاحتجاجات (مثل إيتسيك شمولي وستاف شافير) وبعض المرشحين الجدد الآخرين الذين يمثّلون روح الاحتجاجات. كما مثّل أعضاء الكنيست الجدد من حزب ميرتس روح الاحتجاجات، وكذلك وضع حزب هتنوعا في المواقع التي تلت مباشرة رئاسة الحزب تسيبي لفني شخصيات تحمل سجلًا اجتماعيًا (مثل عمرام متسناح وعمير بيرتس). ولكن حزبي العمل وميرتس وهما في المعارضة فمن المؤكد أنه لن يكون لهما تأثير ملموس على سياسة الحكومة الاجتماعية، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب هتنوعا المشارك في الائتلاف الحكومي.

وكذلك عبّر حزب هناك مستقبل وزعيمه يائير لايبند في حملة الانتخابات عن جانب مركزي للاحتجاجات عندما نصّبوا أنفسهم كممثلين للطبقة الوسطى تحت شعارات مثل «أين الأموال؟» و«حزب هناك مستقبل ممثل للطبقة الوسطى». مع هذا، حظي حزب هناك مستقبل بالدعم الكبير في صفوف الشرائح الثرية في إسرائيل بالذات، خلال مرحلة الاستعداد للانتخابات وكذلك خلال عملية التصويت ذاتها. إنّ حزب يوجد مستقبل، كما هو الحال لدى حلفائه في الائتلاف، هو حزب يتبنّى النهج الليبرالي الجديد من الناحية الاقتصادية، ولكنه يرفع شعارات «اجتماعية» على المستوى الخطابي. ومن هنا فبالإمكان القول إنّ كتلة كبيرة جدًا من الأحزاب المتنافسة في الانتخابات قد تبنت الخطابية الاجتماعية التي أضحت ذات شعبية إبان الاحتجاجات، إلا أنّها تمسّكت بالاقتصاد السياسي الذي بسببه اندلعت الاحتجاجات.

إنّ الأخوة التي تشكّلت بعيد الانتخابات بين زعيم حزب هناك مستقبل يائير لايبند وبين زعيم حزب البيت اليهودي نفتالي بينت تستند إلى هذا الدمج بين سياسة الليبرالية الجديدة واستخدام الخطابية «اجتماعية»، ولكنّها تستند أكثر من ذلك إلى البعد الثاني من المطالبات التي طرحتها الاحتجاجات - ألا وهو التّعد المدني. لقد عبّرت هذه الأحزاب وبطرق مختلفة عن توق وتعطش الاحتجاجات لما يطلق عليه تعبير «السياسة الجديدة»، والنفور من «السياسة القديمة». لقد تحدّث لايبند عن «سياسة جديدة»، كما ادّعى بينت أنّ «شيئًا جديدًا يحدث». إنّ التوق الذي عكسته الاحتجاجات المتمثّل في سياسة جديدة تكون بمثابة تصحيح لأزمة التمثيل، تم التعبير عنه في حزب هناك مستقبل كذلك من خلال عرض قائمة لشخصيات محسوبة بشكل عام على النشاط الاجتماعي أو قطاع الأعمال خارج الأطر المتعارف عليها في الديمقراطية التمثيلية.

إلا أنّ تصوّر بعد ما بعد الحداثة للاحتجاجات - أي محاولة التغلّب على أزمة التمثيل في السياسة التقليدية المعتمدة - قد أثبت فشله في الانتخابات. لم تكن الأحزاب الجديدة سوى قوائم لشخصيات انتقائية (ومن بينهم عدد غير قليل من مشاهير وسائل الإعلام) في حين أنّ القاسم المشترك بينها غير قوي. وقد اعتمدت هذه القوائم في توجّدها للجمهور على شخصنة السياسية إذ اختارت اللعب بصورة كبيرة جدًا على الصورة الإعلامية (والتجارية) لشخصية المرشحين، واختزلت مصادر السلطة الداخلية والتوجّه إلى الجمهور بشخص القادة السياسيين.

هنالك مكوّن آخر لسياسة بعد ما بعد الحداثة انهار في الانتخابات، والذي يتمثّل في محاولة بلورة تضامن «شعب» (بوصفه الجمهور - demos) ديمقراطي قائم على المساواة بشأن مطالب مادية من دون اعتماد الفصل بين الهويات. لقد هُدم نهج «الشعب» الذي يستند إلى قاعدة التضامن المدني في الانتخابات من جراء النهج الإقصائي المعتمد في الهوية الإسرائيلية والتي تمثّلت في «الأخوة» التي

جمعت لايبند وبنيت: إسرائيل بدون اليهود المتدينين المتزمتين وبدون العرب. أضيف إلى ذلك، فإنه إذا كان قد نشأ خلال الاحتجاجات ولفترة ما تحالف بين الشرائح المتوسطة وبين الطبقات الضعيفة، فإن الانتخابات قد عكست مدى هشاشة هذا التحالف. لم ينشأ إطار سياسي مشترك ليمثل هاتين المجموعتين. يبدو أن الأصوات توزعت بينهما على النحو السائد، إذ تميل الطبقات المتوسطة للتصويت لصالح اليسار وينسب أعلى لصالح المركز (موقع بعض الأحزاب في هذا الطيف كان موضع جدل في حملة الانتخابات)، في حين إن الطبقات الدنيا تميل للتصويت لصالح أحزاب اليمين أو اليمين المتزمت دينياً.

وبناءً على ذلك، فقد أثبتت نتائج الانتخابات قوة السياسة ما بعد الحداثوية السائدة في إسرائيل منذ الثمانينيات، والتي تدمج بين التجارة وسياسة الهويات من جهة، والمحافظة بل وحتى تعزيز التسلسل الهرمي الإثني- القومي وموازن القوة والسلطة بين المركز والأطراف، من جهة ثانية. بالإمكان أن نلخص ونقول إنه على الرغم من أن المسائل التي ثارت حولها الاحتجاجات قد برزت في حملة الانتخابات، فإن الاحتجاجات قد «خسرت» في الانتخابات فعلياً، في حين أن «الفائزين» هما في الواقع قطاعان كانا معادين للاحتجاجات: أرباب رؤوس الأموال، الذين بإمكانهم حالياً أن يكونوا على ثقة من أن محور تنبأهم - لايبند - بينت سوف يواصل سياسة الليبرالية الجديدة؛ والمستوطنون، الذين حققوا بواسطة نفس المحور الائتلافي مواقع مركزية في وزارة الاقتصاد (وزير)، وفي وزارة الإسكان (وزير) وفي اللجنة المالية (رئاسة اللجنة).

وعليه، لا تبشر انتخابات ٢٠١٣ بتحقيق روح الاحتجاجات، وذلك بالرغم من استقطابها لخطابية الاحتجاج ولجزء من قياداته. يمكن القول إنه إذا كان صيف ٢٠١١ صيف الاحتجاجات، فإن شتاء ٢٠١٣ كان شتاء المحافظة. وبمصطلحات الثقافة السياسية الأمريكية، فإذا كانت الاحتجاجات ديمقراطية، فإن الائتلاف الذي تشكل بعد الانتخابات هو ائتلاف جمهوري. وبالطبع، فإن هذا لا يلغي أن تعتبر الاحتجاجات مع كل ذلك نقطة تحول تاريخية. ولكن هذا سؤال مفتوح، وبعد مرور مدة الزمن فقط يمكن الإجابة عليه. سيتوفر أمام الدراسات المستقبلية منظوراً تاريخياً أوضح بشأن الاحتجاجات وتداعياتها، أضيف إلى تراكم البيانات والتوصيفات لمجريات الأمور أمامها، وبالرغم من ذلك فإننا نعتقد بأن اتجاهات البحث الأولية حول الاحتجاجات المنشورة هنا ضمن مجموعة المقالات الحالية ستبقى ذات أهمية في تلك الدراسات المستقبلية.